دور الدولة بالنهوض بمستوى
تعليم المرأة

إعداد
عبد الله هزاع الخطيب
مدير عام تخطيط الموارد البشريه
بوزارة التخطيط والتنميه

المقدمه

قطعت اليمن في مجال التعليم شوطاً كبيراً تركز بصوره أساسيه في تحديث المجتمع اليمني واعداد المواطن اليمني اعداداً مناسباً ليكون قادراً على مواكبة التغيرات الاقتصاديه والاجتماعيه. فقد كفل الدستور تكافؤ الفرص لجميع المواطنين. ووفقاً لقانون التعليم لعام 1992م،اعتبر التعليم حق مشروع تكفلة الدوله وتوفره لجميع المواطنين ومجاناً لمختلف المراحل التعليميه ،مع التأكيد على الزاميته.

كما أكدت الخطه الخمسيه الاولى (1996-2000م) على تأمين التعليم الاساسي لجميع المواطنين ،والتوسع في مختلف مراحل التعليم الاخرى، مع التركيز على التعليم الفني والمهني ورفع امكاناته الكميه والنوعيه باعتباره قاعدة التنميه الاقتصاديه. كما استهدفت الخطه الخمسيه تطوير التعليم الجامعي بما يتناسب واحتياجات التنميه .
ويتضح مما سبق بأن الحكومه اليمنيه تبنت سياسة تعليميه، تلبي احتياجات التنميه وتعمل على محو الاميه وتحسين أداء الجامعات وتطوير المناهج والبرامج .

وتتضح أهم معالم التطور في مكانة المرأه من خلال بعدي التعليم والعمل ، وهما المتغيران الرئيسيان اللذان يمثلان دعامة التحول بالنسبه لوضعها وبالتالي دعامة التحول في الاسره اليمنيه .

تهدف هذه الورقه الى ابراز :
- دور الدوله بالنهوض بمستوى المرأه التعليمي
- تحديد المشاكل التي تحد من مشاركة المرأه بقوة العمل
- ابراز أهمية التأهيل والتدريب لعمل المرأه .

ومن ناحية إخرى فقد تعرضت الورقه الى قضايا الانفاق الجاري لقطاع التعليم سلبياته وايجابياته ومشاكل الاجور من حيث التفاوت بين المدرس اليمني والوافد والعجز الظاهر في بعض التخصصات والتمايز بين الجنسين فيما يتعلق بالتوظيف والتعيين

وفي الفصل الثاني تم تناول محور العمل ودور قانون العمل رقم (5) لعام 1995م وقانون الخدمه المدنيه رقم (19) لعام 1991م والمزايا التي توفرت للمرأه انسجاماً مع ما تقتضيه طبيعة المرأه .

أولاً: التعليـــــــــــم

إن العلاقه بين التعليم وبين مستويات التقدم هي علاقه واضحه وأكيده ، اذ أنه من المعروف أن جغرافية الاميه في العالم مطابقه لجغرافية التخلف ، لأن انتشار الاميه أو انخفاض المستوى التعليمي لا يتعلقان فقط بالرموز المقروءه أو المكتوبه بقدر ما هي مشكله تخلف حضاري واجتماعي ، إن محو الاميه ونشر التعليم والارتقاء بمستوياته يؤديان الى تخلي المجتمع عن الخصائص السلبيه واكتساب خصائص ايجابيه متقدمه ، باعتبار أن التعليم هو الشرط الاساسي الكفيل بتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

أن دستور الجمهوريه اليمنيه وكذلك الاستراتيجيه الوطنيه للسكان للاعوام(96-2000م) اضافة الى التشعريعات المختلفه التي وحدت الاطر الرسميه التي تكفل حقوق المرأه كما أن المؤتمرات والندوات التي تعقدها الوزارات والمنظمات الحكوميه وغير الحكوميه تقرر باستمرار التوصيات والبنود التي من شأنها أن تزيد من مساهمة المرأه في التنمية.

وتشير الاحصاءات التعليميه الى وجود تقدم نوعي وكمي ملحوظ في تعليم البنات بمختلف المراحل والتخصصات حيث ازدادت نسبة التحاق الاناث بالتعليم الجامعي من 14.5%عام1990 إلى18 % عام 1998 على سبيل المثال في مختلف المراحل التعليميه والتدريبيه بيد أن التفاوت بين الجنسين وبين الريف والحضر لا يزال قائماً .

فما هو الدور الذي يجب أن تؤديه الدوله للنهوض بواقع المرأ التعليمي ؟

إن بناء مرافق التعليم المختلفه كالمدارس والمعاهد ومراكز التدريب والجامعات تؤدي بالضروره الى رفع نسبة الاستيعاب للطالبات في هذه المؤسسات التربويه .كما أن نشر الوعي العام حول أهمية تعليم المرأه وزيادة مشاركتها في الانشطه الإقتصاديه يؤدي كذلك إلى خفض التفاوت المشار اليه أعلاه .

والتي هي من أهم القضايا التي يجب أن تتكفل بها الدوله والاستمرار بها حتى في ضل الاصلاحات الاقتصاديه الراهنه والتي تعطى فرصاً أكبر للقطاع الخاص .

الانفاق على قطاع التعليم

شهد الانفاق على قطاع التعليم ركوداً خلال فترة منتصف التسعينات الأول .وأدت جهود برامج الاصلاح الاقتصادي والمالي التي بدأت عام 1995م ولأهمية الى تعزيز الاننفاق على القطاعات الاجتماعيه الى رفع الانفاق على قطاع التعليم من 5.1% من اجمالي الناتج المحلي عام 1995م الى 7.7% عام 1998م . كذلك ازدادت حصة قطاع التعليم في الانفاق الحكومي من 13.2% عام 1996م الى نحو 20% عام 1998م.

واستحوذت وزارة التربيه والتعليم على نحو 75% من اجمالي الانفاق على التعليم في بداية التسعينات ، وأخذت حصتها في التناقص خلال الفتره الأخيره ، أمام التصاعد في حصص التعليم الجامعي والتدريب ، حيث ارتفعت حصة التعليم الجامعي من 9% عام 1995م الى 17% من موازنة الدوله عام 1998م .

كما يحظى التعليم الجامعي بإهتمام ملحوظ ، وهذا ما يعكسه الانفاق المتزايد على الجامعات من 8% الى 11% خلال الفتره الماضيه . كما بلغت نسبة الانفاق على التدريب الداخلي والخارجي حوالي 6% من اجمالي الميزانيه

المعتمده لوزارة التربيه

جدول (1)الانفاق الجاري لقطاع التعليم للفتره 94-1998م

المؤشرات	1994	1995	1996	1997	1998
اجمالي الانفاق الجاري على التعليم	16.299	21.803	33.513	36.940	44.582
أ.وزارة التربيه والتعليم منها:	12.764	17.062	24.780	27.125	23.588
الاجـــور	12.440	16.682	24.260	26.104	31441
الصيانه	1.753	2.205	3.533	3.692	3.750
1-الكهرباء والمياه	40	28	38	58	112
2-المواصلات	66	68	885	616	443
3.التدريب والمنح	276	693	1.889	1.897	2.726
ب.الجامعات	1.381	1.683	3.017	3718	4967
1.الاجـــور	866	1.086	1.697	2.031	3.045
2.صيانـــــــه	454	437	793	927	899
3.تدريـــــب	51	156	517	743	977
4.مراكز البحوث	115	152	279	466	507

الاجور والمرتبات

بالرغم من الزياده في ميزانية وزارة التربيه والتعليم إلا إن الزياده الكبرى في عدد الطلبه أدى إلى ارتفاع نصيب الطالب من الانفاق على التعليم حيث بلغ 27510ريال بعام 1990م إرتفع هذا النصيب الى 127676 ريال يمني بعام 1997م .

وبالرغم من أن قطاع التعليم يعد من أكبر القطاعات استخداماً للعماله في الجهاز الاداري للدوله ، حيث تبين الاحصاءات الى وجود حوالي 233 الف موظف وموظفه يمثلون حوالي 53.2% من اجمالي الموظفين بالجهاز الاداري للدوله ويستحوذون على 35% من اجمالي الاجور العامه ، علماً بأن الوزاره تنفق ما مقداره80% على بند الاجور والمرتبات . وبناءً عليه نستنتج :

1- بناءً على البيانات المستفاه من المسح التربوي لعام 1997م وكذلك المسح الوظيفي لعام 1998م هناك ما يربو على 31.000 ألف موظف من الاداريين في ديوان الوزاره وفروعها في المحافظات في حاله نقص تشغيل ، وتواجه الوزاره صعوبه في تبرير هذا الجيش من الموظفين .

ومن الجانب الاخر نجد أن هناك تمايز بين الذكور والاناث في عملية التوظيف والتعيين في المناصب الاداريه فمن بين اجمالي عدد وكلاء المدارس في المرحلتين الاساسي والثانوي والبالغ عددهم 1922 وكيل مدرسه شكلت الاناث منهم حوالي 300 وكيله أي بنسبة 18.5% ومن اجمالي عدد مدراء المدارس والبالغ عددهم 1955مدير

مدرسه بلغت نسبة الاناث منهم 6.3% .

2- من خلال مقارنة مؤشرات المسح التربوي مع كشوفات المرتبات يتضح بأن وزارة التربيه والتعليم تستخدم عدد من المدرسين الوهميين أو الاشباح ، علماً بأن قطاع التعليم يعاني من نقص حاد في عدد المدرسين الاناث بمرحلة التعليم الثانوي وخصوصاً في المجالات العلميه .

جدول رقم (2) يبين

توزيع المدرسين والمدرسات لبعض

التخصصات العلميه

التخصص	المرحلة					
	أساسي		أساسي + ثانوي		ثانوي	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
رياضيات	1100	389	1742	261	259	75
احصاء	16	9	7	4	8	3
علوم	712	236	569	85	26	6
فيزياء	139	70	424	78	148	61
كيمياء	371	290	744	221	203	122
أحياء	270	185	839	242	115	30
اجمالي	2608	1169	4325	891	759	297

ويتضح من الجدول أعلاه أن نسبة الاناث في التخصصات العلميه وفي مرحلة التعليم الثانوي حوالي 28.1% أما بالنسبه لمشاركتهن في التعليم الأساسي والثانوي تصل الى 22.9% من اجمالي المدرسين المتخرجين من تخصصات علميه .

جدول (3)يبين

اجمالي عدد المقبولين والمتخرجين من كليات ا

لعلوم والتربيه لعام 98/97م

السنه	القبول				التخرج			
	كلية التربيه		كلية العلوم		كلية التربيه		كلية العلوم	
	اجمالي	اناث	اجمالي	اناث	اجمالي	اناث	اجمالي	اناث
1990	6216	774	380	66	1014	262	55	27
1991	5921	903	614	73	1871	515	60	17
1992	6240	1015	606	80	4064	792	157	55
1993	9577	1525	787	93	5097	940	216	72
1994	14400	2377	690	130	4308	758	273	52

1995	16396	3328	609	163	5057	976	290	37
1996	14063	3185	914	184	6426	1570	364	73
1997	18326	5412	1387	451	7431	9234	296	122
اجمالي عام	91129	18492	4738	1240	35768	15047	1711	455

فمن خلال اطلاعنا على مخرجات كليتي التربيه والعلوم في مختلف الجامعات الحكوميه خلال الفتره 1990م-1997م نجد أن المقبولين في كلية التربيه حوالي 91 ألف طالب أما عدد المتخرجين خلال نفس الفتره حوالي 36 ألف متخصص في التخصصات التربويه الذين تم اعدادهم.و بلغت نسبة الاناث من اجمالي عدد المتخرجين حوالي 41.8% من اجمالي المتخرجين من كليات التربيه .

أما عدد المقبولين في كلية العلوم خلال نفس الفتره نجد أن عددهم بلغ 4738 طالب تخرج منهم 1711 متخصص منهم حوالي 455 طالبه أي بنسبة 26.6% من اجمالي المتخرجين من كليات العلوم .

3- من خلال النتائج النهائيه للمسح التربوي لعام 1998/1997م يلاحظ بأن قطاع التعليم اذا تم اعادة توزيع الموظفين والدارسين وابتعد عن التمايزبين الجنسين فإن الاعداد الحاليه للموظفين والمدرسين كافياً لمواجهة الاعداد المتزايده من الظلاب خلال العقد القادم . وهذا يأتي نتيجة لعملية احتساب مؤشر طالب / معلم والتي وصلت في التعليم الاساسي 25مدرساً وفي التعليم الثانوي 34 بعام 1996م .

عدد المدرسين	ريف	النسبه	حضر	النسبه	الاجمالي
ذكور	99460	93.2	43418	64.1	142878
اناث	7254	6.8	24324	35.9	31578
اجمـــــالي	106714	100	67742	100	174456

وبالرغم من أن مرحلة التعليم الاساسي تشكل المحتوى الاكبر لعدد المدرسين وخصوصاً الاناث ، إلا أن هذا المؤشر يعكس مشكلة سوء توزيع المدرسين بين الحضر والريف . وبما أن الريف يستحوذ على العدد الاكبر من المدرسين الا اننا نجد الاناث يشكلن حوالي 6.8% من اجمالي المدرسين ، وهذا إن دل انما يدل على تفضيل الذكور على الاناث اثناء التعيين والتي تظهر اساساً سيطرة الثقافه التقليديه بوضوح في الريف عنها في الحضر .

4- بالرغم من أن برنامج الحكومه أكد على تقليص أعداد المدرسين غير اليمنيين ، إلا أن نتائج المسح التربوي أظهر بوجود حوالي 8 ألف مدرس ، ومن خلال كشوفات المرتبات الشهريه لهؤلاء المدرسين غير اليمنيين نجد أن تكلفة المدرس الواحد تبلغ عشره أضعاف تكلفة المدرسين اليمنيين حيث تقدر بحوالي 9.000 ألف دولار سنوياً .

الصيانه والتشغيل

لا زالت الوسائل التعليميه المستعمله حالياً لا تفي بالغرض وتكون شبه معدومه في كثير من المدارس وخاصةً الريفيه ، هذا فضلاً عن انخفاض مستوى الخدمات وسوء حالة المدارس التي تفتقر الى الصيانه بالرغم من أن

الانفاق على الصيانه تشكل

11-12% من انفاق الوزارة والتي تستخدم في غالبيتها لطباعة الكتاب المدرسي ، بالرغم من أن هناك نقص في انتاج وتوزيع الكتب ، وبناءً على ذلك فإن ما يعتمد لعملية الصيانه لا يكفي الا لتغطية عدد من الفصول الدراسيه .

ونتيجة لهذه الوضعيه ما هي حالة المبنى المدرسي ؟

جدول رقم (4)

يبين حالة المبنى المدرسي

نوع الحاله	وزارة التربيه	المعاهد العلميه
صالحه للاستعمال	1897	260
يحتاج لترميم كامل	3193	317
غير صالحة للاستعمال	1041	75
يحتاج لبعض الترميم	4008	500
غير معروف	100	23
الترميم جاري	94	6
اجمـــــــــــالي	10333	1181

يتبين من الجدول أن هناك 53.2% من اجمالي المدارس غير صالحه للاستعمال وبمقارنة ذلك بحجم الانفاق المعتمد في الميزانيه العامه فإنها لا تكفي لبناء مدرسه ذات 9 فصول ، هذا اضافه الى أن 39.2% من اجمالي المدارس البالغ11514مدرسه تحتاج لبعض الترميم وأن ما نسبته 18.7% صالح للاستعمال .

وعليه نستنتج .

- ارتفاع نسبة التسرب نتيجة لهذه الحاله .
- تفضيل الزواج المبكر للاناث بحكم عدم صلاحية المدارس ونتيجة ارتفاع عدد المدرسين الذكور أكثر من الاناث .
- ارتفاع نسبة الاميه بين الاناث عنها بين الذكور
- ومع بداية مرحلة المراهقه ونتيجة لسيادة قيم ثقافيه نقليديه فالكثير من الاسر لا تفضل بقاء بناتهن في مدارس مختلطه وبالتالي فإن اعدادها للزواج المبكر سيكون له الافضليه لدى الاسره وخاصة في الريف .

وحسب توزيع المدارس حسب النوع نجد أن المدارس الخاصه بالذكور استحوذت على نسبه 24.8% والمدارس الخاصه بالاناث على 10.3% وتأتي في المرتبه الاولي المدارس المختلطه والتي تشكل 64.3% من اجمالي المدارس .

ومن ناحيه اخرى تستوعب المدارس المختلطه في مرحلة التعليم الاساسي على 70% من اجمالي الطلاب بالمرحله ونسبة 29.7% من الاناث من اجمالي الملتحقين بالمدارس المختلطه للمرحله الاساسيه ، وحوالي 65.9% من اجمالي الملتحقات بالتعليم الاساسي . أما في المرحله الثانويه فقد شكلت الاناث حوالي 15.9% من

اجمالي الملتحقين بالمدارس المختلطه وما نسبته 33.1% من اجمال الملتحقين بالتعليم بصوره عامه .

الانفاق الاستثماري

حتى بداية التسعينات كان حجم الاستثمارات التربويه منخفضه حداً حيث لم يمثل سوى 6% من اجمالي الانفاق الرأسمالي للدوله خلال الفتره 93-95م وارتفع خلال عام 1998م ليصل الى نحو 25% وهو يعكس النمو السريع في برامج الاستثمار

ففي التعليم الاساسي تشير البيانات المتاحه الى وجود 67 ألف صف للمرحله الاساسيه والثانويه وبذلك تبلغ كثافة الفصول حوالي 48تلميذ كما أن هناك 2000مدرسه بدون مبنى ونتيجة لهذه الوضعيه فإن على الدوله أن تولي موضوع انشاء العديد من المدارس .

وخلال مؤشرات الانفاق الاستثماري ارتفع نصيب الجامعات من الانفاق خلال السنوات الثلاث الماضيه دون وجود استراتيجيه واضحه لمستقبل التعليم الجامعي ، حيث أنشأت الدوله 7 جامعات دون وجود مبررات كافيه لانشائها ،وبناءً عليه فإن على الدوله أن تعالج مسألتين اذا رأت الاستمرار في نمو جامعات الجديده :

1- معرفة حجم وتوجه التعليم العالي . ففي العديد من الدول العربيه الناميه بدأت في اصلاح النظام الجامعي الذي لا يؤدي الى تخريج مؤهلين لاتتلائم مع احتياجات التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه .

2- على الدوله مراجعة الخيارات الماليه للتعليم العالي وذلك من خلال الرسوم الجامعيه لتغطية نفقات التشغيل .

جدول (5)

الانفاق الاستثماري على التعليم

	1994	1995	1996	1997	1998
اجمالي الانفاق الاستثماري منها	460	1.232	3751	9.168	11.961
المساهمه الخارجيه	32	435	519	—	8373
وزارة التربيه والتعليم منها:	300	598	2.476	6548	7853
الانشاءات	157	436	2.160	5906	6059
الات ومعدات	2	9	10	98	588
اثاث	105	138	82	293	703
الجامعات منها	149	396	1.207	2.425	3.381
الانشاءات	85	243	478	1.629	1.197
الات ومعدات	1	5	33	236	257
اثاث	36	—	38	126	304
مراكز الابحاث	11	238	68	194	3492

ومن أجل وضع خطه استثماريه لبناء المدارس يجب:-

- اتخاذ قرار باختيار موقع المدرسه لتكون مناسبه اكثر لاستيعاب الاناث
- ويهدف زيادة التحاق البنات فإنه يتطلب

- زيادة عدد المدارس الثانويه للبنات
- الحاق هذه المدارس ومدارس التعليم الاساسي بدورات المياه
- بناء أسوار مناسبه لمدارس البنات في التعليم الاساسي والثانوي خاصة .

جدول رقم (6) يبين بعض المؤشرات التربويه

اسم المحافظه	حصة الطالب من الانفاق على التعليم الاساسي والثانوي	معدل الالتحاق بالاساسي	نسبة الاناث من اجمالي الملتحقين بالاساسي	نسبة المدرسات من اجمالي المدرسين بالاساسي	نسبة طالب/ معلم		الكثافه السكانيه
					اساسي	ثانوي	
الامانه	4893	67	45	51	53	17	4385
صنعاء	4312	71	18	3	38	32	50
عدن	12552	62	47	77	23	12	81
تعز	5770	90	34.2	12	37	18	196
الحديده	6160	56	29	20	31	39	132
حضرموت	10085	67	33	21	21	12	6
صعده	4937	45	13	6	28	18	17
البيضاء	6020	49	24	6	26	44	48
ابين	14964	63	32	35	14	14	19
لحج	10990	64	25	21	17	18	50
ذمار	7684	56	17	6	26	25	133
اب	6784	58	26	7	38	18	299
المهره	13142	52	34	14	15	20	2
حجه	6446	38	15	6	28	21	124
المحويت	6803	54	20	1	39	3	176
الجوف	6402	20	25	4	12	9	4
مأرب	6910	55	30	9	20	17	6
شبوه	12023	41	20	8	19	20	5

المصدر: البنك الدولي / الجهاز المركزي للاحصاء / وزارة التخطيط والتنميه / وزارة التربيه والتعليم / وزارة الماليه .

التدريب والتأهيل المهني ودورة
في زيادة إنتاجية المرأه

تواجه عملية التدريب مشكلات وعقبات خاصة فيما يتعلق بتدريب المرأه بشكل عام .
حيث لا زالت المفاهيم والمواقف الاجتماعيه التقليديه تقف حائلا أمام دخول المرأه في العمل وخصوصاً التحاقها الى برامج التدريب والتأهيل الفني بأشكاله وأنواعه .
لذلك فإن تدريب الأيدي العامله النسائيه لزيادة كفاءتها وقدرتها يستوجب أن تترافق جهود المؤسسات الرسميه والتنظيمات النقابيه والجمعيات النسويه وجهود الدولة لتأكيد الدور الكبير الذي يسهم انتساب المرأه لدورات التأهيل والتدريب ورفع مستوى إنتاجيتها وزيادة مردود عملها وذلك لمعالجة أهم مشكلة وهي عدم الاستغلال الكامل للموارد البشريه .

لقد تبين من خلال مؤشرات التدريب الفني والمهني على مستوى الجمهوريه التالي:

. يوجد أكثر من 25 مركز ومعهد رسمي .
. تلتحق الإناث في ثلاثه معاهد فقط :
- المعهد التقني الصناعي عدن
- الثانويه التجاريه بعض المحافظات
- المعاهد الصحيه صنعاء-عدن

إجمالي القبول العام للمعاهمد 6297
% الإناث 10.2
إجمالي عدد الملتحقين 13393 بالمعاهد
% الإناث 12.0
إجمالي المتخرجين 3672
% الإناث 12.4

أما معاهد المعلمين سنتين بعد الثانويه بالرغم من أن هذه المعاهد منصبة أساساً للإناث بحكم طبيعة المهنة إلا أننا نلاحظ التالي :

جدول رقم (7) يبين مؤشرات القبول والتخرج حسب النوع

	قبول	قيد	تخرج
1990	1957	3042	563
الإناث	340	527	168
%	17.4	17.3	29.8
1994	4682	9230	4642
الإناث	727	1397	675
%	14.9	15.1	14.5
1997	4612	10678	4709

الإناث	675	2030	706
%	14.6	19.0	15.0

أن تحقيق شعار ادماج المرأه في عملية التنميه بشكل فعلي يتطلب أن تخطط الدولة لإنشاء مراكز على مستوى فني وتدريبي عال ، يدرب ويؤهل العاملات والعمال على الآلات والتقنيات الحديثه التي تستلزمها عملية التنميه والتقدم .
على الدوله أن تتبنى البرامج التنفيذيه ، التي تحقق في المستقبل ارتقاء إعداد المرأه وتمكنها من أداء دورها في التنميه .

ما هي العقبات التي تعيق التحاق الفتيات بهذه المعاهد

- اتخاذ بعض الإجراءات الغير عملية تؤدي الى وقف التحاق الفتيات للمعهد الصحي العالي بصنعاء.
- هناك عوامل اجتماعيه حدت من انخراط الفتاة في بعض المعاهد المتخصصه بصنعاء .
- إجراءات التوظيف.

العمـــــــــــــل

أحياناً يصعب فهم دور التعليم في حياة المرأه اليمنيه دون التعرض لدور العمل بالنسبه لها كمتغير له أهميه في التحول الذي لحق بمكانتها . اذ أن حصول المرأه على حق التعليم قد فتح لها مجال العمل كتطور طبيعي ، لقد نجم عن خروج المرأه الى العمل أثار مباشره على الاوضاع الاسريه بكافة جوانبها وعلى العلاقات بين الافراد في العائله الواحده ، ورغم ان حق العمل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحق التعليم وكذلك خروج المرأه الى العمل الذي جاء نتيجة لالتحاقها بالتعليم ، فإن المرأه العامله ليست بالضروره أمرأه متعلمه . فالتعليم ليس شرطاً للعمل وخاصه في مجتمعنا اليمني كغيره من المجتمعات العربيه . ولكن يبقى الارتباط بين المتغيرين ويبقى التداخل بينهما ويبقى التعليم احد المتغيرات ذات العلاقه بالعمل .

قانون الخدمه المدنيه
وقانون العمل رقم (5) لعام 1995م

يعتبر من التشريعات الهامه التي صدرت بعد الوحده ، حيث ينطبق هذا القانون على كافة العاملين بأجهزة الدوله المختلفه . وبارغم من أن القانون رقم 19 لعام 1991م لا يفرق بين الرجل والمرأه فكلاهما متساويان طالما توفرت المواصفات والشروط لشغل الوظيفه وقد توفر في قانون الخدمه المدنيه بعض المزايا للمرأه انسجاماً مع ما تقتضيه طبيعة المرأه مثل :

- ساعات عمل المرأه في اليوم عند العمل
- حصول الموظفه على اجازة وضـــــــع
- تعطى للموظفه اجازة لمدة 40يوم عند وفات زوجها

كما أن قانون العمل رقم (5) لعام 1995م أكد على مساوات المرأه بالرجل في الحقوق والواجبات دون تحيز مع تحقيق التكافؤ بينهما .

وبالرغم من ذلك يتطلب معرفة المشاكل والصعوبات التي ادت الى تدني مشاركة المرأه في سوق العمل .

ما هي العوامل التي أت الى تدني مشاركة المرأه اليمنيه في.قوة العمل ؟

- نوع البيئه التي تعيش فيها المرأه
- المستوى التعليمي والثقافي
- الوضع الاجتماعي للمرأه
- سيادة القيم الثقافيه التقليديه والتي ما زالت تفرق بين الجنسين
- العوامل الاقتصاديه التي تفضل تعلم الذكور على الاناث

:. ما هي العقبات والمشاكل التي تواجه المرأه اليمنيه وتحد من مساهمتها في عملية التنميه الاقتصاديه ؟

يمكن عرضها على الوجه التالي .

- نظرة المرأه الى قدرتها وقيمتها ، حيث تركز اهتمامها على رقتها
- نظرة المجتمع الى عمل المرأه
- عدم تفهم جهات العمل لطبيعة التزامات المرأه في مجتمعنا لماذا ؟ لأنها أقل إنتاجيه من عمل الرجل
- عدم إتاحة فرص العمل المتكافئه أمام المرأه بسبب تعقيد الاجراءات وتفضيل عمل الرجل على عمل المرأه
- البعض يرى عدم ملائمة المرأه للعمل

جدول(8)يبين توزيع القوى العامله بالتربيه حسب النوع ومحل الاقامه

	حضـــــر	ريـــــــف	جملـــــه
ذكور	43418	99465	142878
اناث	24324	7254	31578
اجمـــــــــالي	67742	106714	174456

- بلغ عدد العاملين بالحضر 67742 منهم 35.9% من الاناث
- بلغ عدد العاملين بالريف 106714الف منهم 6.9% من الاناث
- بلغ الاجمالي العام للقوى العامله حوالي 174456 منهم 31578 اناث بنسبة 18.1 وحوالي 81.9% من الذكور

بلغ عدد العاملين بالجهاز الاداري للدوله حوالي 419267 شخص بلغ نسبة الموظفين بالتربيه من الاجمالي حوالي 53.2% وبلغت نسبة الاناث بالتعليم من اجمالي موظفي الجهاز الاداري للدوله حوالي 15.8% وتبلغ نسبتها من ا جمالي الموظفات في الجهاز الاداري للدوله حوالي 47.6% .

المرأه والمشاركه السياسيه

في اليمن

بالرغم من التوجيه على المستوى الرسمي بالاهتمام بالمرأه ، الا أ، حضورها في المجال السياسي ضعيف

كما أن مشاركتها في صنع القرار بعيداً عن موقع اتخاذ القرار .

وبالرغم من هذه الملاحظه ، الا أن المرأه سجلت حضوراً فاعلاً في الانتخابات التشريعيه في الاعوام 1993م و1997م

	1993م	1997م
نسبة المقيدات في سجلات القيد	16	28
تقدمت للترشيح منهم	48	23
حـــــــزبيـــــات	6	9
خاضت التجربه	42	17
فاز منهن	2	2
عدد المسجلات منهن	ـــــ	1.273.73

حيث شارك في انتخابات عام 1997م اثنى عشر حزباً وتنظيماً سياسياً ، سته احزاب منها تقدم بمرشحات وقبل يوم الاقتراع انسحبت ست من المرشحات .

ان مشاركة النساء في الانتخابات السياسيه لم يكن معبراً عن الايمان بحق النساء في المشاركه العامه والسياسيه ، ويتضح من ذلك ان المرأه لم تعطى لها الفرصه الكامله للمشاركه مثلها مثل الرجل مما يدفعنا للقول بضعف دورها في المجال السياسي . بالرغم من أن الماده 40 من الدستور المعدل اكد على أن المواطنون متساوون بالحقوق والواجبات ومن خلال المؤشرات التي تم استيفائها من اللجنه العليا للانتخابات نجد أنه في عام 1997م بلغ عدد المسجلات في الانتخابات 1.273.73.

ومن خلال ما تقدم يبدو أن هناك تناقص بين النصوص القانونيه الدستوريه والوضع الاجتماعن ، بينما نجد أن النصوص القانونيه والتشريعيه تعطى للمرأه كامل حقوقها الا ان هذه الحقوق تنهار أمام سيطرة الثقافه التقليديه والتي تؤكد على تفضيل الذكور على الاناث .

كما أن الشريعه الاسلاميه قد أكدة أن النساء والرجال متساوين بالحقوق والواجبات ، وبناءً على ذلك فإن الاجراءات لتطبيق الضوابط القانونيه والتشريعيه لا زالت غير قادره على تنفيذ هذه النصوص

أما عدد النساء المشاركات في التنظيمات الحزبيه فهي تختلف من حزب الى أخر حيث نجد التالي :-

مشاركة الاناث في التنظيمات الحزبيه

١. المؤتمر الشعبي العام 137 عضوه
٢. التجمع اليمني للإصلاح 20 عضوه
٣. حزب البعث العربي الاشتراكي 78 عضوه
٤. التنظيم الشعبي الناصري 48 عضوه
٥. الحزب الناصري الديمقراطي 30 عضوه
٦. رابطة أبناء اليمن 3 عضوات

المصدر بيان لجنة شئون الاحزاب والتنظيمات السياسيه صنعاء - ابريل 1996م

حيث اولت الاحزاب السياسيه اهمية المرأه في برامجها الانتخابيه حيث اكدت هذه الاهتمامات في :-

- مسألة الامومه والطفوله 81%
- حق التعليم 75%
- الزواج وحمايتها من الطلاق المتعسف
والزواج المبكر ومحاربة غلاء المهور 33%

ومن خلال البرامج الانتخابيه والاهتمامات بقضية المرأه نجد أ، العديد من الاجراءات ترى بأن أهم دور يمكن أن تقوم به المرأه هو اهتمامها ورعايتها للامومه والطفوله . اما الحديث عن حقوق النساء السياسيه جاء بهدف جذب النساء الى صناديق الاقتراع للحصول على اصواتهن وهذا يدل على سيطرة التقاليد الاجتماعيه .

المراجـــــع

- وزارة الماليه الحسابات الختاميه للاعوام 1990-1998م
- وزارة التربيه والتعليم المسح التربوي الشامل لعام 1997-1998م
- وزارة التخطيط والتنميه تقرير المتابعه والتقويم للاعوام 1994-1998م
- البنك المركزي اليمني - التقرير السنـــــوي
- الجهاز المركزي للاحصاء النتائج النهائيه للتعداد العام للسكان
- وزارة التربيه والتعليم - الاحصاء التربوي لعام 1996-1997م

المصدر:www.t1t.net